

﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ
وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا
وَهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [التوبة: 54]

❁ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

لَمَّا وَضَّحَ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ عِرَاقَتَهُمْ فِي الْفُسْقِ وَبَلُوغَهُمْ أَنْهَى
غَايَاتِهِ فِي الْخُرُوجِ عَنِ الطَّاعَةِ؛ بَيَّنَّه فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ﴾،
أَي: بِاطْنًا⁽¹⁾.

وَجَعَلَ الْفُسْقَ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ عَلَّةً فِي عَدَمِ الْقَبُولِ، وَقَرَّرَ هُنَا
الْمَنْعَ مِنَ الْقَبُولِ، فَالْمَنْعُ مِنْ وَجُودِ الْمُفْسَدَةِ أَقْوَى مِنَ الْعَلَّةِ فِي عَدَمِهَا؛
لَأَنَّ الْمَنْعَ دَافِعٌ لَهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ فِي مَادَّةِ الثَّبُوتِ، وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ بِثَلَاثَةِ
أُمُورٍ، وَهِيَ: الْكُفْرُ، وَالْكَسَلُ فِي الصَّلَاةِ، وَكَرَاهَةُ الْإِنْفَاقِ⁽²⁾.

❁ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِي:

وَمَا مَنَعَ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمُ الَّتِي يَنْفِقُونَهَا فِي
سَفَرِهِمْ مَعَكَ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ السَّبِيلِ إِلَّا كَفَرُوهُمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ،
وَإِتْيَانَهُمُ الصَّلَاةَ مُتَنَاقِلِينَ بِهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرْجُونَ بِأَدَائِهَا ثَوَابًا، وَلَا
يَخَافُونَ بِتَرْكِهَا عِقَابًا، وَأَنَّمَا يُقِيمُونَهَا مَخَافَةً عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِتَرْكِهَا
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِذَا أَمْنُوهُمْ لَمْ يُقِيمُوها، وَلَا يُنْفِقُونَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئًا
فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَنْفِقُونَهُ فِيهِ، مِمَّا فِيهِ تَقْوِيَةٌ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، إِلَّا وَهُمْ
كَارِهُونَ أَنْ يَنْفِقُونَهُ⁽³⁾. فَلَمَّا "فَقَدُوا الْإِخْلَاصَ فِي أَمْوَالِهِمْ؛ عَدَمُوا
الِاخْتِصَاصَ فِي أَحْوَالِهِمْ، وَحَرَمُوا الْخِلَاصَ فِي عَاجِلِهِمْ وَفِي مَآلِهِمْ"⁽⁴⁾.

الآيَةُ تَقْرِيرٌ
لِلْمَنْعِ مِنَ
الْقَبُولِ، بَعْدَ
بَيَانِ عَلَّةِ الْمَنْعِ
مِنَ الْكُفْرَانِ
وَالْإِمْتِنَانِ

فُقْدَانُ شُرُوطِ
الْقَبُولِ، يَمْنَعُ
صَاحِبَهُ مِنَ
الْقَبُولِ، وَمَنْ
فَقَدَ الْإِخْلَاصَ،
حُرِمَ الْخِلَاصَ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 8/498.

(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/315.

(3) ابن جرير، جامع البيان: 14/294 - 250.

(4) القشيري، لطائف الإشارات: 2/35.

❁ الإيضاح اللغوي والبلاغي:

بلاغة الوصل بواو العطف:

وُصِلَت هذه الآيةُ الكريمةُ بالآيةِ السَّابِقَةِ بالعطفِ على جملةِ ﴿إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾؛ لَأَنَّهَا تَتِمُّمُ السَّبَبَ الَّذِي مَنَعَ تَقَبُّلَ مَا يُنْفَقُونَ⁽¹⁾، ببيانِ ما في التعليلِ بالفسقِ من إجمال⁽²⁾، وبيانِ تعليلِ عدمِ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ بزيادةِ ذكرِ سببَيْنِ آخَرَيْنِ مانِعَيْنِ من قَبُولِ أَعْمَالِهِمْ هُما من آثارِ الكُفْرِ والفسوقِ، وهما: أَنَّهُمْ لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى، وَأَنَّهُمْ لَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارْهُونَ⁽³⁾.

بيانُ الفرقِ بينِ ﴿يُتَقَبَّلُ﴾، و﴿تُقَبَّلُ﴾:

أَوْثَرَ التَّعْيِيرُ هُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تُقَبَّلَ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عِلَّةِ عدمِ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ، فَتَخْفِيفِ الْفِعْلِ ﴿تُقَبَّلُ﴾؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ الْمَنَعِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَدْنَى قَبُولٍ.

وَفِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ﴾ بصيغةِ ﴿يُتَقَبَّلُ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِفَادِ الطَّاقَةِ، وَاسْتِفْرَاغِ الْوُسْعِ، وَجَهْدِ مُحَاوَلَاتِهِمْ فِي أَنْ تُتَقَبَّلَ مِنْهُمْ صَدَقَاتُهُمْ، وَلِأَنَّهُمْ كَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّ أَيَّ إِنْفَاقٍ يُقَدِّمُونَهُ؛ يُتَقَبَّلُ بِرَغْبَةٍ مِنَ النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ، فَإِنَّ صِيغَةَ التَّحْقِيلِ تَدُلُّ عَلَى الْقَبُولِ بِرَغْبَةٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي نَذْرِ مَرْيَمَ: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽⁴⁾.

دلالةُ فِعْلِ ﴿أَنْ تُقَبَّلَ﴾:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَّلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ﴾، وَفِيهِ نَجَدُ أَنَّ فِعْلَ الْقَبُولِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿تُقَبَّلُ﴾ مِنْ أَصْلِ الْقَبُولِ، وَسَبَبُ الْمَنَعِ هُوَ أَصْلُ الْقَبُولِ، وَلَوْ كَانَ الْمَنَعُ مِنَ التَّحْقِيلِ؛ لَكَانَ أَصْلُ الْقَبُولِ غَيْرَ مَمْنُوعٍ⁽⁵⁾.

تَتِمُّمُ السَّبَبِ
الَّذِي مَنَعَ تَقَبُّلِ
مَا يُنْفَقُونَ

الظَّنُّ بِأَنَّ أَيَّ
إِنْفَاقٍ يُقَدِّمُونَهُ،
يُتَقَبَّلُ بِرَغْبَةٍ مِنَ
النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ

سَبَبُ مَنَعِ قَبُولِ
النَّفَقَاتِ، هُوَ
أَصْلُ الْقَبُولِ
الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِأَصْلِ
الْفِعْلِ

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 6/3332.

(2) رضا، تفسير النار: 10/416.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 10/227.

(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 6/3332.

(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 6/3332.

توجيه القراءة في: ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾:

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾، وقرأ حمزة والكسائي وخلف فيما روي عنه: ﴿أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾ بالياء⁽¹⁾. ووجه القراءة بالياء أَنَّ النِّفقات في معنى الإنفاق، كقوله: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾، ووجه مَنْ قرأ بالتأنيث أَنَّ الفعل مُسْنَدٌ إِلَى مؤنث⁽²⁾، أي: إِنَّ القراءة بالياء على التذكير؛ لأنَّ تأنيث النِّفقات غير حقيقي، والباقون بالتاء على التأنيث، أي: تأنيث النِّفقات لفظي لا حقيقي، فيجوزُ تذكيرُ فعله؛ لأنَّ جَمَعَ غيرِ المؤنث الحقيقي يجوز فيه التذكيرُ وضده⁽³⁾.

سِرُّ بناءِ فعل ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ للمفعول:

بناءُ فعل التَّقبُّل على هيئة ما لم يُسمَّ فاعله، تركيزٌ للعناية بحدث عدم قبولِ إنفاقهم بصرف النَّظر عن مُحَدِّثه، أو نوع النِّفقة وهيئة إنفاقها؛ فالمقصود رُدُّ نفقاتهم، وكشَفُ نِيَّاتِهِمْ، وذمُّهم وتقبيح صنيعهم، فضلاً عما يوحي به فعل التَّقبُّل وعدمه من تعليق قبول العمل على ما ينطوي عليه القلب من إخلاص، وصدق، وتقوى.

علةُ العدولِ عن المفعولِ الصَّريحِ إلى المؤوَّل:

المصدر المؤوَّل ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ يفيدُ الدَّلالةَ على الحدث مقترناً بالزَّمن الماضي وممتداً إلى المستقبل، فضلاً عن دلالتِهِ على مجرَّد معنى حدث عدم التَّقبُّل دون احتمالٍ زائد عليه، فالتَّعبيرُ عن الحدث بالمصدر المؤوَّل خَصَّصَ التَّعبير في حدث عدم القبول حَسَبَ، ولو عبَّرَ عنه بالمصدر الصَّريح (قبول)؛ لاحتَمَلَ الكلامُ معاني كِفَياتٍ عدمِ التَّقبُّل، وحالاتِها، وهو ما لا فائدةَ فيه في هذا الموضع.

النِّفقات في معنى الإنفاق، أو أَنَّ الفعل مُسْنَدٌ إِلَى مؤنث

قَبُولُ العملِ مَعْلُوقٌ عَلَى مَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ الْقَلْبُ، مِنْ إِخْلَاصٍ وَتَقْوَى

الدَّلالةُ عَلَى حَدَثٍ عَدَمِ التَّقبُّلِ، مَعَ كَوْنِهِ مجرِّداً مِنْ أَيْ احتمالٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ

(1) ابن عطية، للحرر الوجيز: 3/45، وابن الجزي، النشر: 2/279.

(2) الزَّازِي، مفاتيح الغيب: 16/70.

(3) الشَّريبي، السَّراج للنير: 1/621.

دَلَالَةُ تَعْدِيَةِ فِعْلِ التَّقْبُلِ بِالْحَرْفِ (مِنْ):

بَيَانُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ
نَفَقَاتُهُمْ مِنْهُمْ
ابْتِدَاءً

وفعل (قَبِلَ) يتعدى بـ (مِنْ) الابتدائية، كما في الآية هنا، ومنه قوله: ﴿فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: 91]، فيفيد معنى الأخذ للشيء المقبول، صادرًا من المأخوذ منه⁽¹⁾، وأفادت هنا عدم قبول نفقاتهم ابتداءً.

نُكْتَةُ تَقْدِيمِ شِبْهِ الْجُمْلَةِ عَلَى النَّفَقَاتِ:

خُصَّصَ عَدَمُ
التَّقْبُلِ بِهِمْ

وقدَّمَ شِبْهَ الْجُمْلَةِ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ: ﴿مِنْهُمْ﴾ عَلَى ﴿نَفَقَاتُهُمْ﴾ لتخصيص عدم التقبل بهم، فهم المقصودون بعدم القبول، والمعنيون بالأمر، وفي ذلك ذمُّ لهم، وحطٌّ من شأنهم، وخسارة بالمال والمآل.

عَلَّةُ جَمْعِ النَّفَقَاتِ، وَنَسْبَتِهَا إِلَى الْمُنَافِقِينَ:

التَّغْلِيلُ مِنْ شَأْنٍ
مَا يَنْفَقُونَ،
تَهْوِيْنٌ مِنْ
شَأْنِهِمْ

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مِنْ جَمْعِ الْقَلَّةِ، وَجَمْعُ النَّفَقَاتِ عَلَى هَيْئَةِ الْجَمْعِ هَذِهِ فِي الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى التَّغْلِيلِ مِنْ شَأْنٍ مَا يَنْفَقُونَ، وَقَلَّةِ جَدْوَاهِ، وَنَفْعِهِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَخُصَّصَ النَّفَقَاتِ بِنَسْبَتِهَا إِلَيْهِمْ؛ لِيَدُلَّ أَنَّ غَيْرَ الْمُتَقَبَّلِ مِنَ النَّفَقَاتِ هُوَ الْعَائِدُ إِلَيْهِمْ.

التَّعْبِيرُ عَنْ كُفْرِهِمْ بِالتَّأْوِيلِ بِالمصدر:

الْمَجِيءُ بِعَلَّةٍ
عَدَمِ قَبُولِ
نَفَقَاتِهِمْ مُؤَكَّدًا

عَدَلَ عَنِ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ (إِلَّا كُفْرُهُمْ) إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ لِلْمَجِيءِ بِعَلَّةٍ عَدَمِ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ مُؤَكَّدًا بَأَنَّ وَجْهَهَا الْأَسْمِيَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى الثَّبُوتِ، وَالْمُصَاغَةَ بِهَيْئَةِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ الدَّالَّةَ عَلَى التَّوَكُّيدِ، وَالْحَصْرَ بِأَدَاةِ الْاسْتِنَاءِ، وَهَيْئَةَ الْمَاضِي الدَّالَّةَ عَلَى وَقُوعِ الْفِعْلِ، وَتَحَقُّقِهِ.

إِظْهَارُ اسْمِ الْجَلَالَةِ ﴿بِاللَّهِ﴾:

تَعْظِيمُ جُرْمِ
الْمُنَافِقِينَ،
وَفَسَادُ غَرَائِزِهِمْ
بِيقِينٍ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾، أَيُّ: الَّذِي لَهُ جَمِيعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ مِنَ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ، وَإِظْهَارُ اسْمِهِ الْأَعْظَمِ بَيَانُ لِفَسَادِ جِبَالَاتِهِمْ وَسُوءِ غَرَائِزِهِمْ، وَفِيهِ مَذْمَتُهُمْ، وَتَقْبِيحُ فِعْلِهِمْ⁽²⁾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/89.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 8/499.

علّة تكرار حرف الجرّ (الباء):

ولمّا كان قبولُ النّفقات مُهيئاً للطهارة التي هي عمادُ الصّلاة؛ كان السّياقُ لعدم قبولها أبلغ؛ لأنّه أدلُّ على الخبث، مع الإلماح بأنّ ذلك سببٌ للنّهْي عن الصّلاة عليهم؛ فأكد كفرهم بزيادة الجارّ (الباء) إشعاراً بأنّ الكفر بالله تعالى وبرسوله ﷺ كلٌّ على حياله مانع؛ فالكفرُ بالله كفرٌ، والكفرُ بالرّسول كفرٌ أيضاً، فقال: ﴿وَبَرَسُولِهِ﴾⁽¹⁾.

إشعارٌ بأنّ كلاً
من الكُفّر بالله
تعالى وبرسوله
الأكرم، مانعٌ
للقبول

بيان التشابه اللفظي في باء ﴿وَبَرَسُولِهِ﴾:

زاد (باء) في قوله: ﴿وَبَرَسُولِهِ﴾، وحذفها من قوله: ﴿كَفَرُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ﴾⁽²⁾ التوبة: 80، و84، وكلاهما في السّورة نفسها؛ لأنّ الكلام في الآية الأولى إيجابٌ بعد نفي، فصار الخبرُ أوكد، وإلى أمارته أحوَج، وهو الغاية في باب التّأكيد، فأكد أيضاً المعطوف على الله بتكرار (الباء)؛ ليكونَ الكلُّ على منهاج واحد، وليس كذلك الآيتان بعدهما، فإنّهما خلّتا من التّأكيد بالإيجاب بعد النّفي⁽³⁾.

الإيجابُ بعد
النّفي، مَظَنَّةٌ
توكيد الخبر

دلالة عطف أعمالهم بالواو:

ذكر السّبب الذي هو بمفرده مانعٌ من قبول نفقاتهم، وهو الكفر، وأتبعه بما هو ناشئ عن الكفر ومستلزمٌ له، وهو دليلٌ عليه، وذلك هو إتيان الصّلاة وهم كسالى، وإيتاء النّفقة، وهم كارهون، فعطف بالواو للدّلالة على أنّهم جمعوا بين هذه الأعمال، فالكسلُ في الصّلاة وتركُ النّشاط إليها وأخذها بالإقبال من ثمرات الكفر، فإيقاعها عندهم لا يرجون به ثواباً، ولا يخافون بالتّفريط فيها عقاباً، وكذلك الإنفاقُ للأموال لا يكرهون ذلك إلّا وهم لا يرجون به ثواباً⁽³⁾.

الجمعُ بين
الأعمالِ الثّلاثة
نفاق: (الكفر،
والكسلُ عن
الصّلاة، وكرهه
الإنفاق)

(1) البقاعي، نظم الدّر: 8/499.

(2) الإسكافي، درّة التنزيل: 2/671 - 672، والكرماني، غرائب التفسير: 1/456.

(3) أبو حيان، البحر الحيط: 5/435.

عَلَّةُ التَّخْصِصِ بِالصَّلَاةِ وَالنَّفَقَةِ:

الصَّلَاةُ أَشْرَفُ
الأَعْمَالِ
الْبَدَنِيَّةِ، وَالنَّفَقَةُ
أَشْرَفُ الأَعْمَالِ
لِلْأَيَّةِ

ذَكَرَ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ الْعَمَلَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ: الصَّلَاةَ وَالنَّفَقَةَ، وَكَتَفَى بِهِمَا، وَإِنْ كَانُوا أَفْسَدَ حَالًا فِي سَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَشْرَفُ الأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ، وَالنَّفَقَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَشْرَفُ الأَعْمَالِ الْمَالِيَّةِ، وَهُمَا وَصْفَانِ الْمَطْلُوبِ إِظْهَارُهُمَا فِي الْإِسْلَامِ، وَيُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْإِيمَانِ⁽¹⁾.

إِيْثَارُ لَفْظِ «وَلَا يَأْتُونَ»:

الدَّلَالَةُ عَلَى
تَثَاقُلِهِمْ عَنْ
قُصْدِ الصَّلَاةِ
ابْتِدَاءً

مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْإِتْيَانَ قَدْ يُقَالُ بِاعْتِبَارِ الْقَصْدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْه الْحَصُولُ، وَالْمَجِيءُ يُقَالُ اعْتِبَارًا بِالْحَصُولِ⁽²⁾، وَلِذَلِكَ كَانَ اخْتِيَارُ إِتْيَانِ الصَّلَاةِ تَعْبِيرًا عَنْ تَثَاقُلِهِمْ وَتَقَاعُسِهِمْ عَنْ قُصْدِ الصَّلَاةِ ابْتِدَاءً قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا، وَأَدَائِهَا، وَذَلِكَ أْبْلَغُ فِي الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَذَمِّهِمْ، وَتَشْنِيعِ فَعْلِهِمْ.

بَلَاغَةُ تَغْيِيرِ الْأَسْلُوبِ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ:

إِفَادَةُ الْاسْتِمْرَارِ
التَّجَدُّدِيِّ، أَوْ
لِحِكَايَةِ الْحَالِ
الْمَاضِيَةِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مَعْطُوفٌ عَلَى «كَفَرُوا»، وَتَغْيِيرُ الْأَسْلُوبِ بِالتَّعْبِيرِ عَنْ كُفْرِهِمْ بِالْمَاضِي وَعَنْ إِتْيَانِهِمُ الصَّلَاةَ كَسَالَى بِالْمُسْتَقْبَلِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِإِفَادَةِ الْاسْتِمْرَارِ التَّجَدُّدِيِّ أَوْ لِحِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ وَاسْتَحْضَارِهَا، فَهُمَا تَجَدَّدَتْ صَلَاتُهُمْ؛ فَإِنَّ التَّثَاقُلَ حَالَهُمُ الثَّابِتُ فِي أَدَائِهَا، فَجُمْلَةُ «وَهُمْ كُسَالَى» جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مُؤَوَّلَةٌ بِالْمُفْرَدِ، أَيَّ: مُتَثَاقِلِينَ⁽³⁾.

إِيْثَارُ لَفْظِ الْكُسَلِ هَيْئَةً، وَجَمْعًا:

حَالُ كُسَلِهِمْ
عَارِضَةٌ أَثْنَاءَ
الصَّلَاةِ؛ دَلَالَةٌ
عَلَى سُوءِ
بَوَاطِنِهِمْ،
وَحَقِيقَةِ نِفَاقِهِمْ

الْكُسَلُ: التَّثَاقُلُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي التَّثَاقُلُ عَنْهُ، وَالْقَعُودُ عَنْ إِتِمَامِهِ أَوْ عَنْهُ، أَوْ الْفُتُورُ فِي أَدَائِهِ، وَلَأَجْلَ ذَلِكَ صَارَ مَذْمُومًا⁽⁴⁾، فَالْكُسَلَانُ:

(1) أَبُو حَتَّى، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: 5/435.

(2) الرَّاغِبُ، الْمَفْرَدَاتُ: (جاء).

(3) الْقَوْنَوِيُّ، حَاشِيَتُهُ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ: 9/252 - 253.

(4) ابْنُ فَارِسٍ، مَقَايِيسُ اللَّغَةِ، وَالرَّاغِبُ، الْمَفْرَدَاتُ: (كسل).

الهابط الحركة، المتثاقل عما ينبغي النشاط فيه⁽¹⁾، وتقاعسه أنه يأتي الصلاة على كره لا عن طيبة نفس ورغبة؛ إذ لا يرجو على فعلها ثواباً، ولا يرهب من تركها عقاباً، وفعله بزنة فرح، أي: كسل، الدال على الحال العارضة المتسمة بالهيجان، والخفة، والمستعملة فيما يكره أمره في الغالب كفسر، وشكس، وأشر، وقلق... وغيرها، وفي استحضر الفعل على هذا الوزن مجموعاً وهنا ﴿كُسَالَى﴾ دلالة على أنهم ليسوا بكسالى؛ لكنها حال عارضة تُصيبهم أثناء إتيانهم الصلاة، ليعبر عن سوء بواطنهم، وحقيقة نفاقهم. وذكر الكسل في الصلاة مع أنه لا صلاة لهم أصلاً؛ لأنّ الذم واقع على الكفر الذي يبعث على الكسل، فإنّ الكفر مكسل، والإيمان مُنشط⁽²⁾.

بلاغة الكناية في لفظ ﴿كُسَالَى﴾:

يحتمل لفظ ﴿كُسَالَى﴾ الكناية عن السّامة والملاة والإكراه؛ لكونها من لوازمه وروادفه، ومظاهر الانّصاف به.

وجه التعبير عن الإنفاق بالمضارع:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ﴾، عبّر عن الإنفاق بالمضارع بما يفيد من الاستمرار التّجددي، فضلاً عن استحضر حالهم يفيد أنهم مهما يكن من تجدد إنفاقهم، فإنّ الكره حالهم الثّابتة.

بلاغة التعبير بالاستثناء المفرغ:

وقد رسّخ الاستثناء المفرغ بأداة الحصر، وتصدير الجملة بالضمير (هم) الدال على التّخصيص، والتّعبير عن الكره بصيغة اسم الفاعل؛ الدّلالة على ثبوت صفة كراهة الإنفاق فيهم، ودوامها، وتمكّنها منهم، وذكر ابن عرفة أنّ فائدة الحصر: احتمال كون

ملمح الكناية
عن السّامة
والإكراه، بلفظ
الكسل

مهما تجدد
إنفاقهم؛ فإنّ
الكره حالهم
الثّابتة

فضح طويّتهم،
وكشف بواطنهم
الفسادة
حال إنفاقهم
وصلاّتهم

(1) رضا، تفسير النار: 5/382، والشّعراوي، تفسير الشعراوي: 1/438.

(2) الخلوّ، روح البيان: 3/448.

المانع من القبول قصدهم بالنفقة الرياء والسُّمعة، مع كفرهم وكسلهم في الصَّلاة⁽¹⁾.

علة الاقتصار على ذكر فعلين مع الكفر:

والكفر وإن كان وحده كافياً في عدم القبول، إلا أن ذكر وصفي التَّكاسل في الصَّلاة، وكره الإنفاق؛ إشارة إلى تمكُّن الكفر من قلوبهم وإلى مذمَّتِهِم بالإنفاق الدَّالُّ على الجبن والتردُّد، فذكر الكفر بيان لذكر الفسوق، وذكر التَّكاسل عن الصَّلاة لإظهار أنَّهم متهاونون بأعظم عبادة، فكيف يكون إنفاقهم عن إخلاص ورغبة، وذكر الكراهية في الإنفاق لإظهار عدم الإخلاص في هذه الخصلة المتحدِّث عنها⁽²⁾.

❁ الفروق المُعْجِية:

الكسل، والثقل، والقعس:

الكسل: التَّثاقُلُ والفتورُ عمَّا لا ينبغي التَّثاقُلُ عنه، والقعودُ عن إتمامه أو عنه، ولأجل ذلك صار مذموماً⁽³⁾، وتَقَاعَسَ الرَّجُلُ عن الأمر، أي: تأخَّرَ، ولم يتقدَّم فيه⁽⁴⁾.

والتَّثاقُلُ التَّبَاطُؤُ، والفتور⁽⁵⁾، وتثاقُلَ الْقَوْمُ: استنْهَضُوا لنجدة، فلم ينهضوا إِلَيْهَا، وجاء في التَّنْزِيلِ: ﴿أَتَأْقُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: 38]، بمعنى: فَقَدِ الْحِمَاسَ لِلْجِهَادِ، والميل إلى الدُّنْيَا⁽⁶⁾.

ومن هنا فإنَّ دلالة لفظ الكسل أنسب لحكم أداء الصَّلاة بوصفها عمود الدين، والفيصل بين الإيمان والكفر، والتَّثاقُلُ عنها فتورٌ عمَّا لا ينبغي التَّثاقُلُ عنه.

ذُكِرَ الْكُفْرُ بَيَانًا
لذِكْرِ الْفُسُوقِ،
والتَّكَاثُلِ
لتهَاؤُنِهِمْ،
وكراهية الإنفاق
لعدم إخلاصهم

التَّثاقُلُ عن
الصَّلاة، فتورٌ
عمَّا لا ينبغي
التَّثاقُلُ عنه،
بوصفها عمود
الدين

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/315.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 10/227.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرَّاعِب، المفردات: (كسل).

(4) الجوهري، الصحاح: (قعس).

(5) الخليل، العين، والجوهري، الصحاح: (ثقل).

(6) ابن سيده، للحكم، وجبل، المعجم الاشتقاقي للؤصل: (ثقل).

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1445هـ - 2024م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2024م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86 [إشراف مجمع

القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2024.

مج. 17، 808 صفحة؛ 24x17 سم.

ردمك: 978-9948-768-14-2

يشتمل على ارجاعات ببلليوجرافية.

مج. 17: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-

ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث

التقييم الدولي: 978-9948-768-14-2

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-4716310 بتاريخ 2024/01/24م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»